

مستقبل الصيرفة الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة بناء على دراسة تحليلية لتأثيرات الأزمة على البنوك الإسلامية والتقليدية

أ. مختار رابحي
جامعة زيان عاشور، الجلفة - الجزائر
rabhimokhtar@yahoo.fr

أ. طارق مزרחي
جامعة زيان عاشور، الجلفة - الجزائر
Hazerchi.tarek@gmail.com

Received: 2012

Accepted: 2012

Published: 2012

ملخص:

تحاول الدراسة تقديم عرض للإطار العام للأزمة المالية من خلال الجزء الأول من الدراسة وذلك بالتطرق لتعريف الأزمة المالية ومراحلها وللنظريات المفسرة للأزمات المالية وأنواعها وكذا للسرد التاريخي لأهم الأزمات المالية بدءاً من أزمة 1634 وصولاً لأخر أزمة مالية عرفها الاقتصاد العالمي حيث جددت الأزمة المالية الأخيرة التركيز على العلاقة بين البنوك الإسلامية والاستقرار المالي، وبشكل آخر على قدرة الصيرفة الإسلامية الصمود خلال الأزمات المالية خصوصاً في ظل التطور الذي تعرفه البنوك الإسلامية خلال السنوات الأخيرة.

أما الجزء الثاني من الدراسة فيقدم ملخص للتطور الذي عرفته الصناعة المالية الإسلامية بدءاً من سنة 1940 التي تمثل بداية العمل المصرفي الإسلامي بشكله الحديث، في حين خصص الجزء الأخير لتقديم قراءة لأهم البحوث في مجال تأثير الأزمة المالية الأخيرة على كل من البنوك الإسلامية والتقليدية وكذا مستقبل الصيرفة الإسلامية والتحديات التي تواجهها بناء على دراسة صندوق النقد الدولي والتي تم اختيارها بحكم:

- مصدر الدراسة، فالدراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي.
- حداثة الدراسة، بحيث يمكنها الإلمام بأهم تأثيرات الأزمة على نوعي البنوك (سبتمبر 2010).
- طبيعة الدراسة فهي دراسة إحصائية الدراسة اعتمدت على جمع بيانات البنوك التقليدية والإسلامية في البحرين، الأردن، الكويت، ماليزيا، قطر، السعودية، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، وهذه الدول تم اختيارها بسبب أهمية الخدمات المصرفية الإسلامية في أنظمتها المصرفية وتوافر البيانات، حيث تضم قاعدة البيانات 120 بنك (حوالي 4/1 بنوك إسلامية) كما تغطي العينة أكثر من 80٪ من الخدمات المصرفية الإسلامية عالمياً (باستبعاد إيران).

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، البنوك التقليدية، صندوق النقد الدولي، الاستقرار المالي، الأزمة المالية.

ABSTRACT:

The study attempts to make a presentation of the general framework of the financial crisis through the first part of the study and by debating the definition of the financial crisis and its stages and theories that explain financial crises and types, as well as the historical narrative of the most important financial crises ranging from the crisis of 1634 and access to the latest financial crisis known to the world economy as renewed financial crisis, the recent focus on the relationship Between Islamic banks and financial stability, and in another on the ability of Islamic banking to withstand the financial crises, especially in light of evolution that you know Islamic banks in recent years.

The second part of the study provides a summary of the development boom in Islamic finance industry, the start of 1940, which represents the beginning of Islamic banking in its modern version, while devoted the last part to provide a reading of the most important research on the impact of the recent financial crisis on both Islamic and conventional banks, which was chosen By virtue of factors including:

- the source of the study, studies are issued by the International Monetary Fund

-Recent study, so that they can knowledge of the most important effects of the crisis on the two types of banks (September 2010)..

-Nature of the study is a statistical study relied on data collection conventional and Islamic banks in Bahrain, Jordan, Kuwait, Malaysia, Qatar, Saudi Arabia, Turkey, United Arab Emirates, and these countries were chosen because of the importance of Islamic banking services in their banking systems and the availability of data, which includes the base 120 Data Bank (about 1 / 4 Islamic banks) as the sample covers more than 80% of the global Islamic banking services (excluding Iran).

Key words: Islamic banks, conventional banks, the International Monetary Fund, financial stability, financial crisis

تمهيد:

تعرف الصناعة المالية الإسلامية نموًا متسارعًا ومنتظمًا في العديد من الدول بحيث لا يمكن تجاهل هذا النمو وقد أسهمت العديد من العوامل في تحقيق هذا النمو القوي للتمويل الإسلامي، فالطلب المتزايد في العديد من الدول الإسلامية للمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والتقدم المسجل في مجال الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية، والطلب المتزايد من قبل المستثمرين على المنتجات المالية الإسلامية وقدرة الصناعة المالية الإسلامية على تطوير العديد من الأدوات المالية التي تلبي احتياجات الشركات والأفراد، كلها عوامل تجعل منها أسرع الصناعات التي تعرف نموًا غير مسبوقًا،

هذا ويعتبر بعض الأكاديميين والمختصين أن النقص الذي عرفته أصول البنوك التقليدية خلال الأزمة المالية الأخيرة بخلاف البنوك الإسلامية، والتي بقيت محمية من تأثير الأزمة المالية مرده طبيعة العمل المصرفي الإسلامي القائم أساسًا على المشاركة.

ويعتبر البعض الآخر أن البنوك الإسلامية مثلها مثل البنوك التقليدية تحملت مخاطر كثيرة جعلتها عرضة لتأثير الجولة الثانية للأزمة المالية، رغم تأكيد مختلف الدراسات على أن أداء البنوك الإسلامية كان أفضل من البنوك التقليدية على المستوى العالمي بالنظر للخسائر الكبيرة للبنوك التقليدية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا نتيجة للأزمة.

أولاً: الخلفية الفكرية والتاريخية للأزمات المالية

نتطرق من خلال هذا الجزء لتعريف الأزمات المالية، مراحل الأزمة المالية، النظريات المنسوبة للأزمات المالية، تاريخ الأزمات المالية، أنواع الأزمات المالية.

1. تعريف الأزمة المالية ومراحلها

إن صياغة تعريف دقيق للأزمة المالية ليس بالأمر الهين وبالرغم من أن العديد من المؤلفين قد حاولوا وصف النتائج الوخيمة لمثل هذه الأزمات لكن نجد أن القليل منهم قد حاولوا إعطاء تعريف دقيق، محدد ومضبوط لهذه الظاهرة، ومن بين تعريفات الأزمة المالية نجد:

تعرف الأزمة المالية على أنها اضطراب في الأسواق المالية، ويطلق وصف الأزمة المالية عن الحالة التي يكون فيها تقييد في منح الائتمان وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي الكلي¹.

الأزمة المالية هي اضطراب يصيب النظام المالي ويتميز بانخفاض أسعار الأصول المالية، القروض، الودائع البنكية، وسعر الصرف، ويقترن كل هذا بإفلاس الوسطاء الماليين والمدنيين، ويميل المستثمرون للبحث على السيولة أكثر فأكثر، وذلك من خلال التهرب والتخلي عن الأصول الموجودة آنفا لديهم واستبدالها بأصول أخرى، إن هذه الأزمة تنتشر عبر النظام المالي وتؤدي إلى تثبيط قدرة هذا النظام على تخصيص رؤوس الأموال بشكل فعال في الاقتصاد، هذا وقد تأخذ الأزمة المالية بعدا دوليا إذا تعدى الاضطراب الحدود الوطنية².

الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى³.

الأزمة المالية تعبر عن الحالة التي يكون فيها الطلب على النقود يفوق العرض، نتيجة عمليات السحب المتكررة من البنوك، وهو ما يدفع البنوك إلى بيع استثمارات بحوزتها لتعويض نقص السيولة لديها أو الانهيار⁴.

هذا وقد حاول MICHAEL DAVID BORDO أستاذ الاقتصاد بجامعة RUTGERS بالولايات المتحدة الأمريكية ورئيس مركز التاريخ المالي والنقدي بنفس الجامعة أن يجمل الأزمة المالية في تسعة مراحل هي:

المرحلة الأولى: ظهور تغير في التوقعات بشكل عام، والذي عادة ما يصطحب بظهور مخاوف حول الوضع الاقتصادي ففي القديم كان هذا التغير قد ينجر من أحداث واقعية أو فعلية (كالحرب أو قلة المحصول أو الغلة...الخ) أو ظواهر نقدية (كارتفاع أسعار الفائدة..الخ)

المرحلة الثانية: ظهور المخاوف حول ملء بعض الهيئات المالية، وقد تكون حالة عدم القدرة على الدفع هذه، ناتجة عن سوء التسيير، أخطاء في التنبؤ، مخاطرة مبالغ فيها أو نقص في السيولة الموجودة في جل النظام بشكل عام.

المرحلة الثالثة: ظهور الميل لتحويل الأصول الحقيقية والأصول المالية غير السائدة لجعلها على شكل نقود (تحويل طبيعة الأصول التي سبقت الإشارة إليه)، الأمر الذي ينجر عنه انخفاض في أسعار الأصول وارتفاع في أسعار الفائدة (أزمة سيولة)

المرحلة الرابعة: تصبح بعض البنوك التجارية والهيئات الأخرى، والتي كانت قادرة على الدفع في حالة عدم الملء ويعزى هذا إلى انخفاض قيمة حواظها المالية، الراجع بدوره إلى ارتفاع مبيعات الأصول، وتعتبر هذه النقطة غاية في الأهمية حيث يعتبر عجز البنوك والوسطاء الماليين الآخرين مرحلة أساسية في الأزمة وانتشارها.

المرحلة الخامسة: يتولد عن حالة عدم الملاءة في النقطة السابقة ظهور إقبال كبير وسريع أو اندفاع المودعين نحو البنوك كذلك فالإقبال الكبير والسريع للمودعين نحو بنوك معينة قد يؤدي إلى ظهور هلع بنكي فالمودعون بشكل عام يتخوفون من تكبد خسائر معتبرة في ودائعهم البنكية لاسيما في حالة إفلاس البنوك فمن ثم فهم يحاولون تحويل وداائعهم إلى نقود قانونية.

المرحلة السادسة: يؤدي الهلع البنكي إلى ارتفاع الطلب على النقود، فنسبة الودائع على النقدية الموجودة لدى الجمهور تقل، كما نجد أن البنوك تخفض من نسبة الودائع إلى الاحتياطات وذلك بتخفيض حجم القروض التي تقدمها قصد تحسين مستوى سيولتها، ومن جهة أخرى إفلاس البنوك يؤدي في حد ذاته إلى التقليل من الودائع.

المرحلة السابعة: ويعرف النشاط الاقتصادي الحقيقي (الإنتاج) انخفاضا، نفس الشيء يقال عن الاستثمار والمستوى العام للأسعار وذلك من جراء انخفاض عرض النقود.

المرحلة الثامنة: انخفاض مستوى الأرباح وقيم صافي الأصول والذي يتزامن مع ارتفاع عدد حالات الإفلاس.

المرحلة التاسعة: ظهور أزمة مديونية ناتجة عن انخفاض أسعار الأصول أثناء عمليات التصفية من جهة، وانخفاض المستوى العام للأسعار من جهة أخرى.

2. النظريات المفسرة للأزمات المالية

تتعدد النظريات المفسرة لظهور الأزمات المالية وتختلف من حيث نوع هذه الأزمات كما تختلف أيضا في حدتها وتأثيرها ومداهما الزمني. فمنها ما قد ينتج عن زعر مصرفي "Banking Panic"، والذي بدوره يترتب عليه كساد أو انكماش في النشاط الاقتصادي؛ بينما في أحيان أخرى قد يكون السبب انهيار حاد في أسواق الأسهم خاصة بعد وجود فقاعة Bubble، في أسعار بعض الأصول - كما سبق الإشارة -؛ أو بسبب أزمة عملة وانهيار سعر الصرف مما ينتج عنه عدداً من الآثار السلبية على المسار التنموي للاقتصاد القومي.

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى الجدل الدائر حول إلقاء ظلال المسؤولية على النظام الرأسمالي. فهناك من يرفض النظام الرأسمالي برمته، فوفقا لنظرية "مينسكي" "Minsky's Theory" فإن القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة أو ما أسماه "Financial Fragility" وتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل. وتدور نظرية "مينسكي" في تفسير الأزمات المالية في النظام الرأسمالي على أن أي اقتصاد يمر بالمراحل المعروفة للدورة الاقتصادية، فبعد مرور الاقتصاد بمرحلة كساد، تفضل الشركات تمويل أنشطتها

بحرص وعدم تحمل مخاطر كبيرة في تعاملها مع القطاع المالي، وهو ما يسمى "التمويل المتحوط". وفي إبان مرحلة النمو، تبدأ التوقعات المتفائلة في الطفو على السطح وتتوقع الشركات ارتفاع الأرباح، ومن ثم تبدأ في الحصول على التمويل والتوسع في الاقتراض بافتراض القدرة المستقبلية على سداد القروض بلا مشكلات تُذكر. وتنتقل "عدوى" التفاؤل بدورها بعد ذلك إلى القطاع المالي، ويبدأ المقرضون بالتوسع في إقراض الشركات دون تحوط كاف أو التحقق من قابلية استرداد القروض مجدداً، ولكن بناءً على قدرة تلك الشركات على الحصول على تمويل مستقبلي نظراً لأرباحهم المتوقعة. وفي ذلك الوقت يكون الاقتصاد قد تحمل مخاطرةً بشكل معنوي في نظام الائتمان. وفي حال حدوث مشكلة مادية أو أزمة مالية لكيان اقتصادي كبير يبدأ القطاع المالي في الإحساس بالخطر مما يؤثر على قابليته للإقراض، الأمر الذي يؤثر بدوره على قدرة معظم الكيانات الاقتصادية على سداد التزاماتها، وتبدأ الأزمة المالية التي قد لا يتمكن ضخ أموال في الاقتصاد من حلها، وتتحول إلى أزمة اقتصادية تؤدي لحدوث كساد ويعود الاقتصاد لنقطة البداية مجدداً⁵.

ومن التفسيرات الحديثة للأزمة المالية ما طرحته نظرية المباريات "game theory" تحت ما يعرف "بمباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية "Coordination Games". إذ تؤكد أدوات التحليل الاقتصادي وجود علاقات موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبو اللعبة الاقتصادية (المضاربون، المستثمرون،....). فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان باتخاذ الاتجاه الذي يتوقع هذا المستثمر الآخري أن يتخذه. بمعنى آخر، قد يكون قرار شراء أصل ما، بناءً على التوقع بأن قيمة ذلك الأصل ستزداد، وأن له القدرة على توليد دخل مرتفع. بينما في أحيان أخرى قد يتخذ المستثمر القرار ذاته نظراً لتوقعه قيام المستثمرين الآخريين بأخذ ذات القرار، حينئذ، تبدو الصورة مختلفة⁶.

كما تشمل الأسباب والعوامل الهيكلية التي تسهم في الأزمات المالية⁷:

- ✓ مشاكل ديون القطاع الخاص وضعف جودة القروض.
- ✓ ارتفاع الالتزامات الخارجية في الدول المقترضة.
- ✓ ضعف الأداء الاقتصادي ومشاكل ميزان المدفوعات.
- ✓ المضاربة على العملات.
- ✓ التغيرات التكنولوجية في أسواق رأس المال.
- ✓ نقص الثقة في قدرة الحكومة على حل مشاكلها بنجاح.

3. تاريخ الأزمات المالية خلال الفترة 2007-1634

إن النظام المالي العالمي عرف عدة أزمات وأحداث مالية خلال الفترة 2007-1634 يمكن إجمالها في⁸:

- 1637/1634: أزمة معروفة باسم TULIPOMANIA سببها مضاربة جنونية على زهرة التوليب حيث بلغ سعر الزهرة الواحدة ربع مليون دولار بأسعار الصرف الحالية وأدى ذلك إلى انهيار الاقتصاد الهولندي.
- 1718: إفلاس بنك JHON LAW في فرنسا.
- أكتوبر 1795: في فرنسا إصدار قروض سنديه وصلت قيمتها إلى 20 مليار فرنك فرنسي، وهو ما يمثل ضعف قيمة الأملاك الوطنية آنذاك.
- 1866: تعرض العديد من البنوك الانجليزية للإفلاس، مما أدى إلى أزمة عصفت باستقرار النظام المالي البريطاني، وتعد هذه الأزمة أقدم الأزمات في العالم.
- 1873: بداية الأزمة المرتبطة بالتضخم في الولايات المتحدة الأمريكية.
- 1891: إفلاس بنك BARING في لندن.
- جويلية 1923: بداية التضخم الكبير في ألمانيا.
- أكتوبر 1929: أزمة بورصة WALL STREET وبداية أزمة الكساد الكبير.
- 1931: المضاربة على الجنيه الإسترليني.
- 1933: الولايات المتحدة الأمريكية تتشئ أول نظام لضمان الودائع.
- 1944: قيام نظام BRETTON WOODS.
- 1960: المضاربة على الدولار الأمريكي.
- 1967: تسارع التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية.
- مارس 1968: السوق الثانوية للذهب تغذي التضخم.
- 1971: البنوك التجارية الأمريكية تمر بمرحلة إعسار مالي.
- أوت 1971: الولايات المتحدة الأمريكية تلغي نظام مقايضة الدولار بالذهب.
- 1972: أزمة نقدية في الدول الأوروبية نتيجة المضاربة على DEUTCHE MARK.
- أبريل 1972: إنشاء نظام الثعبان النقدي الأوروبي.
- ديسمبر 1973: ارتفاع أسعار البترول على خلفية حرب أكتوبر 1973 حيث ارتفع سعر برميل البترول من 2.75 إلى 12 دولار.
- 1974: أزمة ناتجة عن تعويم الدولار من قبل بنوك ألمانية وبنك أمريكي FRANKLIN NATIONAL BANK.
- 1976: نهاية نظام التثبيت للعملة التي أقرها نظام BRETTON WOODS.

- **1979:** ارتفاع أسعار البترول نتيجة الثورة الإيرانية حيث فاق سعر البرميل 34 دولار، وقيام المحافظ الجديد PAUL VOLCKER بتبني سياسة نقدية جديدة تمثلت في رفع معدلات الفائدة الذي تبعه ارتفاع في قيمة الدولار.
- **1980:** بداية أزمة صناديق الادخار بالولايات المتحدة الأمريكية.
- **أوت 1982:** توقف المكسيك عن تسديد ديونها الخارجية وتبني الولايات المتحدة الأمريكية لسياسات نقدية مرنة، كما برزت أزمة مديونية للدول النامية.
- **سبتمبر 1985:** اتفاق محافظي البنوك المركزية الرئيسية على إنعاش أسعار الدولار على خلفية فقاعة الدولار.
- **1986:** أزمة مالية ومصرفية في بريطانيا.
- **مارس 1987:** اتفاقا بين اكبر البنوك المركزية على تقييم تطور أسعار العملات الرئيسية (اتفاق اللوفر).
- **أكتوبر 1987:** انهيار بورصة WALL STREET حيث فقد مؤشر DOW JONES 22.8% من قيمته السوقية في يوم واحد، وكان للتدخل السريع للبنك الاحتياطي الفيدرالي دور كبير في إنقاذ الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة مالية.
- **1988:** توصيات لجنة بازل للبنوك باحترام معيار موحد لكفاية رأس المال يكون ملزما لكافة البنوك خصوصا الدولية منها كمعيار دال على مكانة المركز المالي للبنك.
- **1989:** مخطط إنقاذ لصناديق الادخار الأمريكية، إفلاس مؤسسة JUNK BONDS بنيويورك.
- **جويلية 1990:** تاريخ رفع الرقابة على الصرف في الدول الأوروبية.
- **1990:** انهيار مفاجئ ودولي في سوق العقارات.
- **صيف 1992:** بداية أزمة في النظام النقدي الأوروبي نتيجة إعادة تقييم الجنيه الإسترليني وخروج المملكة المتحدة من النظام النقدي الأوروبي.
- **فيفري 1994:** أزمة في سوق السندات الدولية.
- **ديسمبر 1994:** أزمة المكسيك الثانية نتيجة إعادة تقييم عملتها وانتقال العدوى إلى الدول الأخرى (مخطط الإنقاذ لصندوق النقد الدولي).
- **1995:** سقوط مؤشر NIKKEI في اليابان وإفلاس البنك الانجليزي BARINGS الذي أسس سنة 1762.
- **جويلية 1997:** بداية أزمة مالية في دول جنوب شرق آسيا.
- **أوت 1998:** بداية أزمة مالية في روسيا.

- **جانفي 1999:** أزمة صرف عنيفة في البرازيل نتيجة فقدان العملة المحلية 35% من قيمتها في ظرف ثلاثة أسابيع.
 - **مارس 2000:** أزمة فقاعات شركات الانترنت .
 - **11 سبتمبر 2001:** تأثر الأسواق المالية على خلفية أحداث الولايات المتحدة الأمريكية.
 - **ديسمبر 2001:** إفلاس شركة ENRON للطاقة، حيث تعتبر أشهر عمليات الإفلاس في الولايات المتحدة الأمريكية.
 - **جويلية 2002:** المصادقة على قانون SARBANES-OXLEY الخاص بشركات المساهمة الأمريكية المتداولة في البورصة، ومحافظي الحسابات.
 - **أوت 2003:** المصادقة على قانون الأمن المالي في فرنسا لإنهاء حالة الفوضى في البورصات الفرنسية.
 - **ديسمبر 2003:** فضيحة مالية في الاقتصاد الإيطالي بسبب اكتشاف ثغرة مالية قدرات بحوالي 10 مليار يورو في مؤسسة PARMALAT للصناعات الغذائية.
 - **2007:** أزمة القروض الرهنية في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت بداية للأزمة المالية الحالية.
4. أنواع الأزمات المالية: تصنف الأزمات المالية إلى الأنواع التالية:

1.4. أزمات العملة CURRENCY CRISIS

تحدث هذه الأزمات لدى تدخل السلطات النقدية لخفض سعر عملتها نتيجة عمليات المضاربة وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي إلى انهيار سعر تلك العملة، كما أن هذه الأزمات تحدث عندما تتدخل السلطات النقدية للدفاع عن عملتها وذلك بإنفاق كبير من حجم الاحتياطات النقدية الدولية لديها أو عن طريق الرفع الحاد في أسعار الفائدة⁹، وتسمى هذه الأزمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات.

2.4. الأزمات المصرفية BANKING CRISIS

تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع. فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك. وإذا حدثت مشكلة من هذا النوع وامتدت إلى بنوك أخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية، وعندما يحدث العكس أي تتوافر الودائع لدى البنوك وترفض تلك البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان¹⁰، ويستدعي هذا النوع من الأزمات تدخل الحكومة عادة¹¹.

3.4. أزمات أسواق المال FINANCIAL MARKETS CRISIS

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة "الفقاعة" "bubble". حيث تتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل - كالأسهم على سبيل المثال - هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهًا قويًا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتتفجر الأسعار ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في نفس القطاع أو القطاعات الأخرى¹².

ثانياً: الأزمة المالية الحالية

تعرض العالم في الآونة الأخيرة لأزمة مالية توصف بأنها الأسوأ ربما منذ أزمة الكساد الكبير على حد تعبير الخبراء الاقتصاديين. فمنذ مطلع العام الماضي تنبأت المؤشرات الاقتصادية المختلفة بحدوث كساد في النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي. كان من أهم تلك المؤشرات أزمة القروض الرهنية التي تعتبر السبب الرئيس في الأزمة الحالية.

نتطرق من خلال هذا الجزء إلى أزمة القروض الرهنية، آخر تطورات الأزمة الحالية.

1. أزمة القروض الرهنية

شهدت المؤسسات المالية بصفة عامة وصناديق الاستثمار الأمريكية الأوروبية بصفة خاصة فترة ازدهار خلال الفترة من عام 2001 حتى النصف الأول من عام 2006، مستفيدة من الانتعاش الكبير الذي شهده القطاع العقاري حينئذ، إلا أنه منذ منتصف عام 2006 بدأ التراجع في قطاع العقارات بدرجة ملحوظة، وظهرت المشكلات في قطاع التمويل العقاري الأمريكي وخاصة سوق القروض الثانوية (أو ما يعرف بقروض الدرجة الثانية (sub prime loans) "وهي قروض ذات مخاطر وتتميز بنسبة متغيرة ومرتفعة، تمنح من البنوك للأشخاص الذين لا يملكون دليلاً على مصادر دخلهم أولاً يمكنهم الحصول على قروض عادية من البنوك، وجمعيات الإسكان العقارية، بسبب رصيدهم المالي السلبي وتاريخهم المالي غير المرضي

وبحلول النصف الثاني من عام 2007 تفاقمت أزمة القروض العقارية عالية المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية وأثارت فزعاً داخل أسواق المال والائتمان العالمية وسط مخاوف من تكرار الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 وآثارها السيئة على الاقتصاد العالمي.

ولأن مصدر الأزمة هو أقوى اقتصاد في العالم بل وقاطرة النمو فيه فقد بادرت البنوك المركزية في العالم وخاصة في أوروبا وآسيا بضخ مئات المليارات من الدولارات لمواجهة نقص السيولة الناجم عن خسائر المؤسسات

المالية وهو ما أدى إلى حدوث هدوء نسبي للأزمة، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار حالة القلق والاضطراب في مختلف أنحاء العالم خوفاً من تداعيات تلك الأزمة وإمكانية انتشارها واتساع دائرة المتضررين منها، فقد عانت أسواق المال والائتمان العالمية في الآونة الأخيرة من حالة اضطراب وعدم تيقن كنتيجة رئيسية لتضخم أسعار العقارات وكذلك للارتفاعات المتتالية في أسعار الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي منذ عام 2004، وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها.

وكان النظام المالي الأمريكي خلال السنوات القليلة الماضية يتمتع بسيولة ضخمة تم توجيه الجانب الأكبر منها نحو الإقراض في ظل انتعاش قطاع العقارات بدرجة كبيرة وقد ساهم ذلك في حدوث ارتفاعات متتالية سريعة في أسعار العقارات حيث ارتفعت أسعار العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1997-2006) بنحو 124%، وفي بريطانيا بنحو 194%، وفي إسبانيا بنحو 180%، وفي أيرلندا بنحو 253%¹³.

وقد أدت العوامل السابقة (توافر سيولة ضخمة في ظل أسعار فائدة منخفضة، وانتعاش القطاع العقاري)، إلى قيام البنوك الأمريكية ليس فقط بالتوسع في الإقراض، بل تخفيض معايير الإقراض حيث بلغ سعر الفائدة الأساسي في الولايات المتحدة الأمريكية 1% خلال عام 2003 وهو الأدنى منذ عام 1958 حيث منحت الائتمان إلى أفراد أو شركات (عقارية ومقاولات) لا يمتلكون سجلاً ائتمانياً أو ليس لديهم الإمكانية لإثبات مقدرتهم على دفع أقساط القروض بانتظام ولا يتمتعون بملاءة مالية مقبولة، ويعد هذا النشاط من الأنشطة مرتفعة المخاطر لكل من المقرض حيث أنه يمنح في الغالب بسعر فائدة متغير، ويعرف بالقروض عالية المخاطر أو قروض من الدرجة الثانية والتي بلغت في السوق الأمريكية نحو 1.3 تريليون دولار في مارس سنة 2007.

وقد كانت المؤسسات الأمريكية المقرضة تراهن على مواصلة ارتفاع أسعار العقارات لسنوات مقبلة وبالتالي منحت عملائها قروضا بلغت في بعض الأحيان نحو 100% من قيمة الوحدة الممولة، وقد ساهمت الارتفاعات المتتالية والسريعة في أسعار العقارات إلى ارتفاع قيمة الأصول العقارية للمقرضين، وهو ما أدى بهم إلى بيع تلك الأصول إلى أفراد آخرين للاستفادة من هامش الربح، أو الحصول على قرض ثانوي إضافي واستخدامه في زيادة الإنفاق الاستهلاكي.

وقد شكل ما سبق دائرة مغلقة أدت إلى استمرار ارتفاع أسعار العقارات نتيجة ارتفاع الطلب على العقارات بصورة غير حقيقية، وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي، وهو ما قاد إلى زيادة الضغوط التضخمية بدرجة كبيرة.

وقد تفاعل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مع تلك المتغيرات، حيث بدأ في تطبيق سلسلة من الارتفاعات المتتالية لأسعار الفائدة منذ عام 2004 بلغت أقصاها بينما وصل سعر الفائدة الأساسي إلى نحو 5.25% في جويلية 2007¹⁴.

وأدى هذا الارتفاع في أسعار الفائدة إلى ارتفاع أعباء القروض العقارية بدرجة كبيرة وعجز المقترضين عن سداد أقساطها من ناحية، بل وأدى إلى تراجع الطلب على القروض العقارية بشكل كبير من ناحية أخرى، وهو ما أدى بدوره إلى انخفاض الطلب على العقارات التي بدأت أسعارها في الانخفاض الحاد كنتيجة منطقية للعوامل السابقة.

وأدى ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية - خاصة الأوروبية والأسبوية - سوق المال الأمريكية إلى أن تطل الأزمة البنوك وشركات القروض العقارية وصناديق الاحتياط وشركات الاستثمار والأسواق المالية في مختلف أنحاء العالم.

4.2. تطورات الأزمة المالية الحالية

إن الأزمة المالية الحالية تصاعدت خلال سنة 2008 في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، حيث بدأت باستحواذ بنك JP MORGAN على بنك BEAR STEARNS في شهر مارس، وبلغت ذروتها شهر سبتمبر عندما تعرضت العديد من المؤسسات المالية لمصاعب مالية شديدة، وتمثلت آخر تطورات الأزمة المالية في¹⁵:

- 7 سبتمبر 2008: سيطرت الحكومة الأمريكية على FANNIE MAE و FREDDIE MAC المؤسسات المالية المسيطرة على أكثر من نصف القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية.

- 14 سبتمبر 2008: إفلاس بنك U.S INVESTMENT BANK LEHMAN BROTHERS واستحواذ BANK OF AMERICA على MERRIL LYANCH بحوالي 50 مليار دولار، وسيطرت الحكومة الأمريكية على مجموعة مؤسسة AMERICAN INTRNATIONAL GROUP بتوفير 85 مليار دولار قرض لحالة الطوارئ و شراء 79.9 من أسهم المؤسسة.

- كما وافق بنك HBOS اكبر بنك إقراض عقاري في بريطانيا على صفقة شرائه من قبل بنك LLOYDS TSB بمبلغ 18.9 مليار دولار.

- تعهد الحكومة الروسية بتقديم مبلغ 120 مليار دولار لدعم البنوك والأسواق المالية.

- سبتمبر 2008: وزير الخزانة الأمريكية يعتمد خطة صادق عليها مجلسا النواب والشيوخ في 3 أكتوبر بهدف تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمار، الخطة التي

- حدد لها قانون اعتمادها فترة 18 شهرا تنتهي بنهاية 2009 مع احتمال تمديدتها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين، تقوم على ضخ 700 مليار دولار على مراحل تبدأ بـ 250 مليار دولار لشراء الديون المتعثرة.
- 21 سبتمبر 2008: حكومة المملكة المتحدة تؤمم بنك القروض العقارية BANK BRADFORD وبنك BINGLEY .
- 28 سبتمبر 2008: إفلاس بنك WASHINGTON MUTUAL بمجموع أصول 328 مليار دولار وتمثل أكبر عمليات الإفلاس في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية.
- حكومة كل من بلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ التي تملك 49.9 من أسهم مجموعة FORTIS (بنوك ومؤسسات تأمين)، تضخ 16.4 مليار دولار في رأس مال الشركة في أسبوع واحد كما قررت هولندا السيطرة على عمليات المجموعة في هولندا، كما بيعت لاحقا عمليات المجموعة للبنك الفرنسي BNP PARIBAS في دول البينولوكس.
- الحكومة الألمانية إلى جانب البنوك التجارية تقدم 50 مليار دولار لشركة HYPO REAL ESTATE.
- بنك CITIGROUPE يوافق على شراء العمليات المصرفية من بنك WACHOVIA.
- ضخ 9.2 مليار دولار في البنك الفرنسي البلجيكي DEXIA من قبل فرنسا، بلجيكا واللوكسمبورغ.
- حكومة آيسلندا تشتري 75% من أسهم بنك GLITNIR ثالث أكبر البنوك.
- البنك المركزي السويدي يقدم 700 مليون دولار للبنك السويدي الأيسلندي KAUPTHING.
- حكومة كل من أيرلندا، استراليا، الدانمرك، ألمانيا، اليونان، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، السويد تعلن عن مجموعة إجراءات لتحفيز الاقتصاد.
- اتفاق وزراء المالية الأوروبيين على رفع الحد الأدنى من الضمان على الودائع لدى البنوك إلى 50000 يورو عبر كل دول الاتحاد.
- 8 أكتوبر 2008: الحكومية الأيسلندية تقرض بنك KAUPTHING 683 مليون دولار وتستحوذ على بنك LANDSBANKI كما طلبت قرضا من روسيا بقيمة 5.5 مليار دولار من روسيا.
- الحكومة الإسبانية تنشأ صندوق طوارئ بقيمة تتراوح بين 40-68 مليار دولار.
- الاحتياطي الفيدرالي يتدخل لأول مرة في سوق الأوراق التجارية بعد أزمة الكساد الكبير 1929.
- الحكومة البريطانية تخصص 87 مليار دولار كقروض طارئة للنظام المصرفي كما عرضت شراء أكبر ثماني بنوك.
- البنوك المركزية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، دول الاتحاد الأوروبية، كندا تخفض أسعار الفائدة في جهد مشترك لاحتواء الأزمة، كما خفض البنك المركزي الصيني من سعر الفائدة.

- ولاية كاليفورنيا اكبر الولايات كثافة في الولايات المتحدة الأمريكية تطلب من السلطات الفيدرالية قرضا بقيمة 7 مليار دولار كقروض استعجاليه.
- إعلان الحكومة البريطانية عن خطة لاستعادة الثقة في المؤسسات المالية بقيمة 685 مليار دولار.
- سيطرت البنك الوطني الأوكراني على بنك PROMINVESTBANK سادس اكبر البنوك في أوكرانيا.
- 12 أكتوبر 2008: إعلان الحكومات الأوروبية عن خطط تمويلية بقيمة 2.5 تريليون دولار،
- الحكومة البريطانية تقدم 60 مليار دولار لأكبر ثلاثة بنوك بريطانية.
- 19 أكتوبر 2008: صندوق النقد الدولي يقدم قرض قيمته 2.1 مليار دولار كخطط إنقاذ لمدة سنتين.
- حكومة كل من بيلاروسيا وباكستان تطلب مساعدة صندوق النقد الدولي.
- صندوق النقد الدولي يتفق مع السلطات النمساوية والأوكرانية على برنامج اقتصادي بقروض قيمتها 15.7 و 16.7 مليار دولار على التوالي.
- الاتحاد الأوروبي يعبر عن استعداده لتقديم قرض بقيمة 8.1 مليار دولار للنمسا، والبنك الدولي يوافق على تقديم 1.3 مليار دولار كقروض لنفس البلد.
- صندوق النقد الدولي يعلن عن إنشاء مؤسسة على المدى القصير تهدف إلى توجيه الأموال بسرعة إلى الأسواق الناشئة لمساعدتها على تجاوز الأزمة المالية.
- 9 نوفمبر 2008: اجتماع قادة مجموعة العشرين لاعتماد خطة عمل لاستعادة النمو الاقتصادي وتحقيق الإصلاحات المطلوبة من النظم المالية في العالم.
- اتفاق بين باكستان، صربيا وصندوق النقد الدولي على قرض بقيمة 7.6 و 0.5 مليار دولار على التوالي.
- 22 نوفمبر 2008: قمة لزعماء منظمة OPEC بالبيرو انتقادا للإجراءات الحمائية التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة المالية.
- 15 ديسمبر 2008: أهم الاقتصاديات العالمية منها اليابان وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا تعلن عن دخولها مرحلة الركود الاقتصادي.
- 29 ديسمبر 2008: اجتماع قمة لمجلس التعاون الخليجي حول آثار الأزمة المالية وتقديم مقترحات للحد من الخسائر.

ثالثا: التطور التاريخي للتمويل والبنوك الإسلامية

تعود نشأة العمل المصرفي الإسلامي الحديث إلى سنة 1940 عندما أنشئت في ماليزيا صناديق ادخار تعمل دون فائدة بعدها ظهرت تجربة في إحدى المناطق الريفية في باكستان حيث تأسست في نهاية الخمسينات من القرن العشرين مؤسسة تستقبل الودائع من ذوي اليسر من مالكي الأراضي لتقدمها بدورها إلى الفقراء من المزارعين¹⁶. وفي سنة 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، غير أن مدة التفكير هذه طالت ولم تجد لها منفذا تطبيقيا إلا في مصر حيث عرفت أول تجربة للبنوك الإسلامية سنة 1963 فيما عرف ببنوك الادخار في منطقة «ميت غمر» وكانت النواة الأولى لقيام بنك ناصر الاجتماعي سنة 1971¹⁷ (أول بنك إسلامي في مصر)، ثم بنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة ذلك سنة 1975 وهو بنك خاص يتعامل مع الأفراد، والبنك الإسلامي للتنمية بجدة في المملكة العربية السعودية، وهو بنك دولي حكومي تساهم في رأسماله دول منظمة المؤتمر الإسلامي، ويتعامل أساساً في تمويلاته مع هذه الدول¹⁸. بعدها توالى عملية إنشاء البنوك الإسلامية بشكل متسارع ونذكرها هنا على سبيل المثال لا الحصر¹⁹:

- ✓ تأسس بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب قانون خاص أجازته الشعب في جمهورية السودان الديمقراطية يحمل اسم « قانون بنك فيصل الإسلامي لعام 1977 ».
 - ✓ تأسس بنك التمويل الكويتي بموجب المرسوم رقم 72 لسنة 1977.
 - ✓ تأسس بنك فيصل الإسلامي المصري بموجب القانون الخاص رقم 48 لسنة 1977.
 - ✓ تأسس البنك الإسلامي الأردني بموجب القانون المؤقت رقم 13 لسنة 1978.
 - ✓ تأسس بنك البحرين الإسلامي بموجب المرسوم رقم 2 لسنة 1979.
- هذا وبلغ عدد البنوك الإسلامية في العالم 661 بنكاً سنة 1996، ثم 176 بنكاً سنة 1997، وبإجمالي رؤوس أموال يصل إلى 7,3 مليار دولار أمريكي، وبإجمالي ودائع تصل إلى 112,6 مليار دولار ومع نهاية سنة 2001 بلغ هذا العدد نحو 200 بنكاً ومؤسسة مالية إسلامية منتشرة عبر أكثر من 40 دولة، وموزعة عبر قارات العالم الخمس، بإجمالي رؤوس أموال يصل إلى 148 مليار دولار، كما بلغ حجم الأموال التي تتعامل بها 300 مليار دولار، وتحقق هذه البنوك نمواً يتراوح بين 15 و 20% سنوياً²⁰.

وتشير التقديرات إلى أن حجم الصيرفة الإسلامية على المستوى العالمي كان في حدود 820 مليار دولار أمريكي بنهاية سنة 2008 (تقديرات مجلس الخدمات المالية الإسلامية لسنة 2010)، وتوجد أكبر المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، هذا وكانت حصة السوق المالية الإسلامية في النظام المصرفي لدول مجلس التعاون الخليجي بنهاية عام 2008 في حدود [11%- 35%] مقارنة ب [5%- 24%] سنة 2004 (عمان لا توجد

بها بنوك إسلامية) وتمثل المصارف الإسلامية النموذج الرئيس للتمويل الإسلامي، هذا وتشهد شركات التأمين الإسلامي (التكافل) وصناديق الاستثمار والصكوك نموا عالميا قويا²¹

رابعا: قراءة في دراسة صندوق النقد الدولي حول آثار الأزمة المالية على البنوك الإسلامية والتقليدية

1. إشكالية الدراسة

حاولت الدراسة الإجابة البحث في الأداء الحالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في الدول التي لها حصة سوقية كبيرة، وذلك بالإجابة على التساؤلين التاليين:

❖ التساؤل الأول: هل أداء البنوك الإسلامية كان مختلفا عنه في البنوك التقليدية خلال الأزمة؟ وإذا كان الأمر كذلك فلماذا؟

❖ التساؤل الثاني: ما هي التحديات التي تواجه تطور الخدمات المالية الإسلامية؟

للإجابة على التساؤل الأول تركز الدراسة على أداء المجموعتين من البنوك على مستوى العديد من الدول للسيطرة على عدم التجانس بين الدول بما في ذلك احترام الأطر واللوائح التنظيمية والسياسات الكلية، وللإجابة على التساؤل الثاني تتناول الورقة البحثية مجموعة من المتغيرات المصرفية الخاصة (الربحية، القروض، الأصول) والمتغيرات الكلية (تقييمات البنك الخارجي) لشرح أداء البنوك في العينة لتقييم تأثير الأزمة من خلال بيانات 120 بنك (إسلامي وتقليدي) للفترة 2007-2010 في ثماني دول هي: البحرين، الأردن، الكويت، ماليزيا، قطر، السعودية، تركيا، الإمارات والتي تمثل بها البنوك الإسلامية جانبا كبيرا من القطاع البنكي، وتبين الدراسة انه من حيث الربحية البنوك الإسلامية أفضل من البنوك التقليدية سنة 2008، ومع ذلك انعكس هذا سنة 2009 لأن الأزمة ضربت الاقتصاد الحقيقي، كما استمرت الصيرفة الإسلامية فيما يخص الائتمان والأصول بالنمو مقارنة بالبنوك التقليدية في كل الدول باستثناء الإمارات²².

2. تقسيم الدراسة البحثية

تحاول الدراسة تقديم قراءة تتميز بالحدثة (سبتمبر 2010) والموثوقية بحكم مصدرها (صندوق النقد الدولي)، حيث تطرقت الدراسة لأداء البنوك الإسلامية والتقليدية خلال الأزمة المالية الأخيرة من خلال انعكاساتها في مجال الربحية، الائتمان، ونمو الأصول والتصنيف الخارجي في مجموعة الدول التي تتميز هذه البنوك بحصتها السوقية الكبيرة، حيث تناولت الورقة البحثية آثار الأزمة المالية على نوعي البنوك (الإسلامية والتقليدية) من خلال تقسيم الورقة البحثية على النحو التالي:

- ✓ القسم الأول: مدخل.
- ✓ القسم الثاني: لمحة عن الخصائص الرئيسية للعمل المصرفي الإسلامي.
- ✓ القسم الثالث: تناول العينة والظروف الأولية للمجموعتين من البنوك قبل الأزمة.

✓ القسم الرابع: التأثير الفعلي للأزمة المالية.

✓ القسم الخامس: تناول العوامل الرئيسية التي يمكن أن تفسر الاختلاف في الأداء بين الصيرفة الإسلامية والصيرفة التقليدية.

✓ القسم السادس: يناقش التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في المستقبل وأخيرا الاستنتاجات الرئيسية وتقديم التوصيات.

3. البيانات، العينة والشروط الأولية لدراسة صندوق النقد الدولي

1.3. البيانات والعينة²³

إن مقارنة تأثير الأزمة المالية على مجموعتين من البنوك ليست بالمهمة السهلة لسببين رئيسيين هما:

- البيانات المفصلة عن أداء البنوك بالدول التي تمثل الصيرفة الإسلامية بها جزءا كبيرا من النظام المصرفي ليست متاحة بسهولة.

- تأثير الأزمة يعتمد إلى حد كبير على تحديد الظروف السوقية وطبيعة النظام المصرفي والسياسات الاقتصادية الكلية في كل بلد وهو ما يعقد المقارنة بين تلك الدول.

ولعالجة نقص المعلومات الكافية، قامت الدراسة بجمع البيانات البنوك التقليدية والإسلامية في البحرين، الأردن، الكويت، ماليزيا، قطر، السعودية، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، وهذه الدول تم اختيارها بسبب أهمية الخدمات المصرفية الإسلامية في أنظمتها المصرفية وتوافر البيانات، حيث تضم قاعدة البيانات 120 بنك (حوالي 4/1 بنوك إسلامية) كما تغطي العينة أكثر من 80٪ من الخدمات المصرفية الإسلامية عالميا (باستبعاد إيران).

2.3. الشروط الأولية لدراسة صندوق النقد الدولي

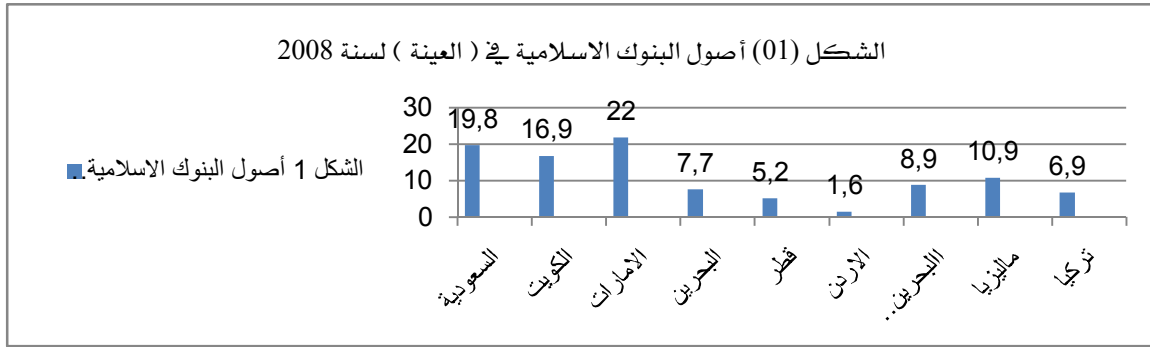
نتطرق من خلال الشروط الأولية للدراسة إلى الحصة السوقية والنمو في موجودات العينة (أصول البنوك الإسلامية والتقليدية)، ومقارنة بينهما في مجال منح القروض، نسب كفاية رأس المال، نسبة الرافعة المالية، نسبة الودائع المصرفية إلى إجمالي الودائع، والمحفظات الاستثمارية إلى مجموع الأصول، نسب القروض المتعثرة بالبنوك الإسلامية، التقليدية بدول العينة لسنة 2007.

الجدول رقم (01): الحصة السوقية والنمو في موجودات البنوك الإسلامية والتقليدية في العينة (%)

الدولة	الحصة السوقية الإسلامية (2008)	معدل النمو في موجودات البنوك الإسلامية	معدل النمو في موجودات البنوك (بما فيها الإسلامية)	الفترة
السعودية *	35	33.4	19	2008-2003
البحرين	29.9	37.6	9.6	2008-2000
الكويت	29	28.3	19	2008-2002
الإمارات	13.5	59.8	38.1	2008-2001
قطر	11.5	65.8	38.1	2008-2002
دول مجلس التعاون الخليجي	23.8	45.0	24.8	
الأردن	10.3	20.6	11.2	2008-2001
تركيا	3.5	41	19	2008-2001
ماليزيا	17.4	20	14	2008-2000

* بما في ذلك الشبايك الإسلامية

International Monetary Fund, IMF Working Paper The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study, September 2010, P5



International Monetary Fund, IMF Working Paper The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study, September 2010, P12

الجدول رقم (02): مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في مجال منح القروض للعينة لسنة 2008 (%)

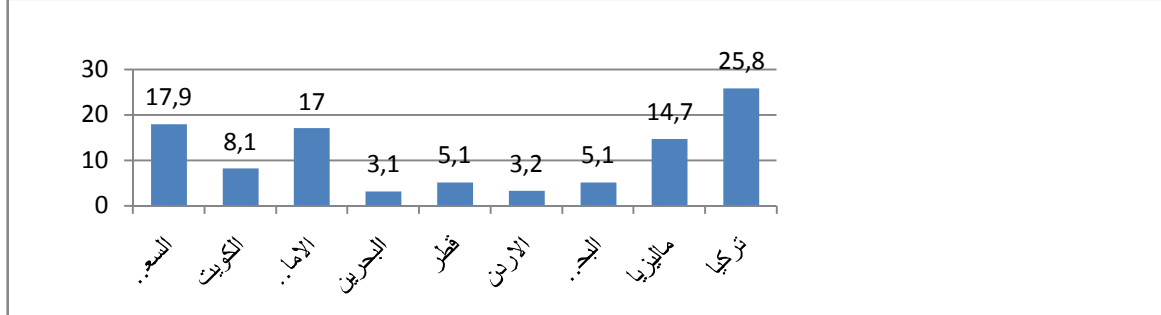
	تركيا		ماليزيا		الأردن		قطر		البحرين		الإمارات		الكويت		السعودية	
	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB	CB	IB
القروض الاستهلاكية	28.1	15.1	11.6	22.6	15.6	16.9	25	26	32	22.8	24.2	31	12.8	12	18.9	35.1
القروض العقارية	5.2	19.7	37.0	22.4	21.1	17.8	19.2	38.3	19.7	12.1	18.4	26	15.4	18.9	8.3	5.5
قروض القطاع العام	0.0	0.0	0.5	0.0	7.3	0.0	27.5	5.9	6.8	1.3	14.5	7.1	9.0	0.0	9.8	15.5
التجارة	12.7	9.3	20.6	0.0	14.2	57.8	8.1	21.4	21.6	15.7	10	7.8	5.4	28.5	23.6	27
قروض أخرى	54.1	55.9	30.3	55	41.8	7.5	20.2	8.5	19.9	48	32.9	28.1	57.4	40.6	39.4	16.9

IB البنوك الإسلامية CB البنوك التقليدية

International Monetary Fund, IMF Working Paper The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study, September 2010, P14

من خلال الجدول رقم 02 يمكن استنتاج أن نسبة القروض الاستهلاكية مرتفعة بالبنوك الإسلامية مقارنة بمثيلتها التقليدية باستثناء دولتي البحرين، وتركيا.

الشكل رقم 2: أصول النظام المصرفي (الحصة السوقية للعيينة % لسنة 2008)

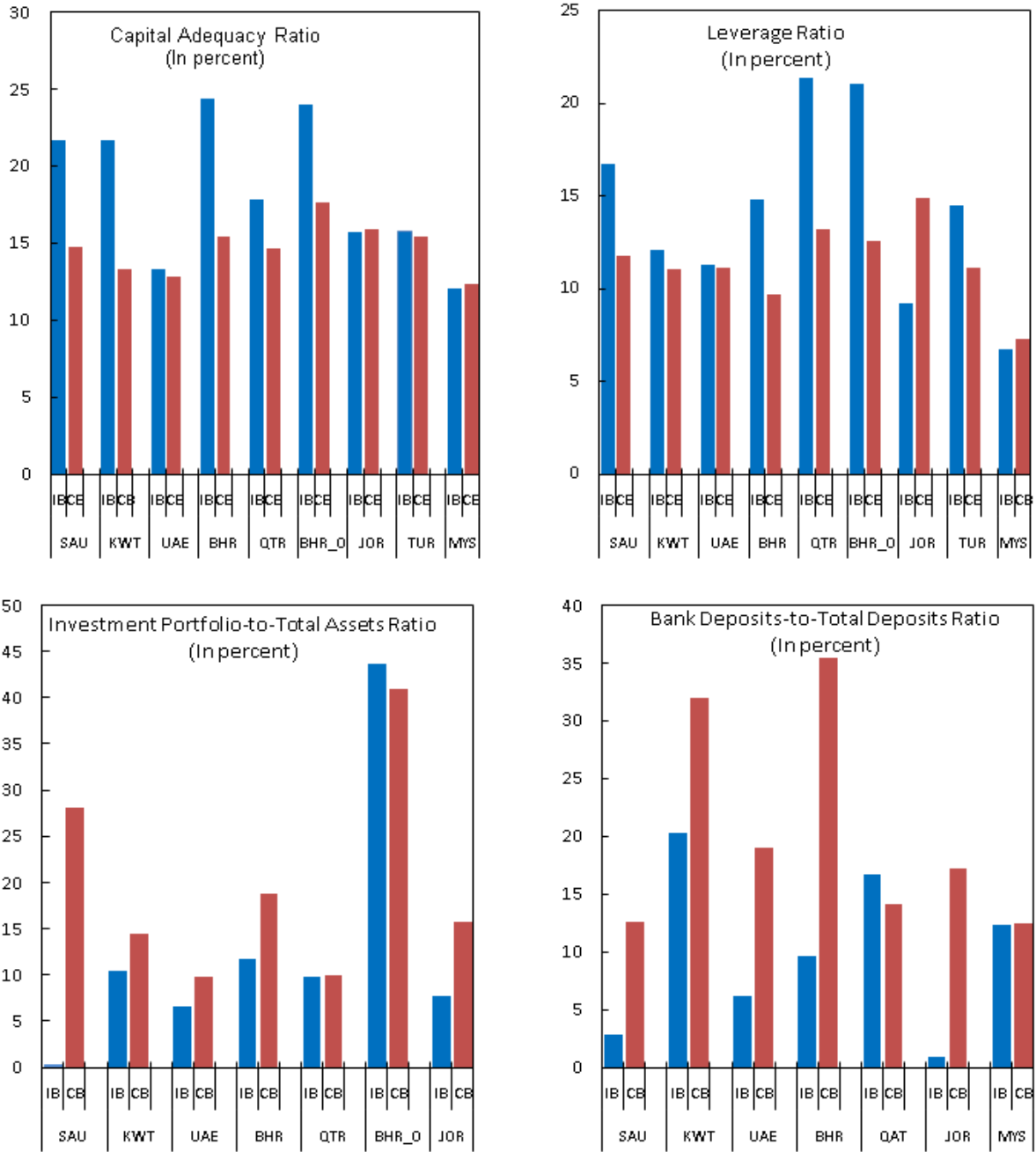


International Monetary Fund, IMF Working Paper The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study, September 2010, P12

الشروط الأولية

يبين الشكل التالي نسب كل من كفاية رأس المال، الرافعة المالية، نسبة الحافطة الاستثمارية إلى إجمالي الأصول، نسبة الودائع المصرفية إلى إجمالي الودائع للبنوك في العينة المختارة لسنة 2008:

Figure 3: Initial Conditions, 2008



Sources: Authorities; Bank financial statements; Zawya; and authors' estimates.

International Monetary Fund, IMF Working Paper The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study, September 2010, p13

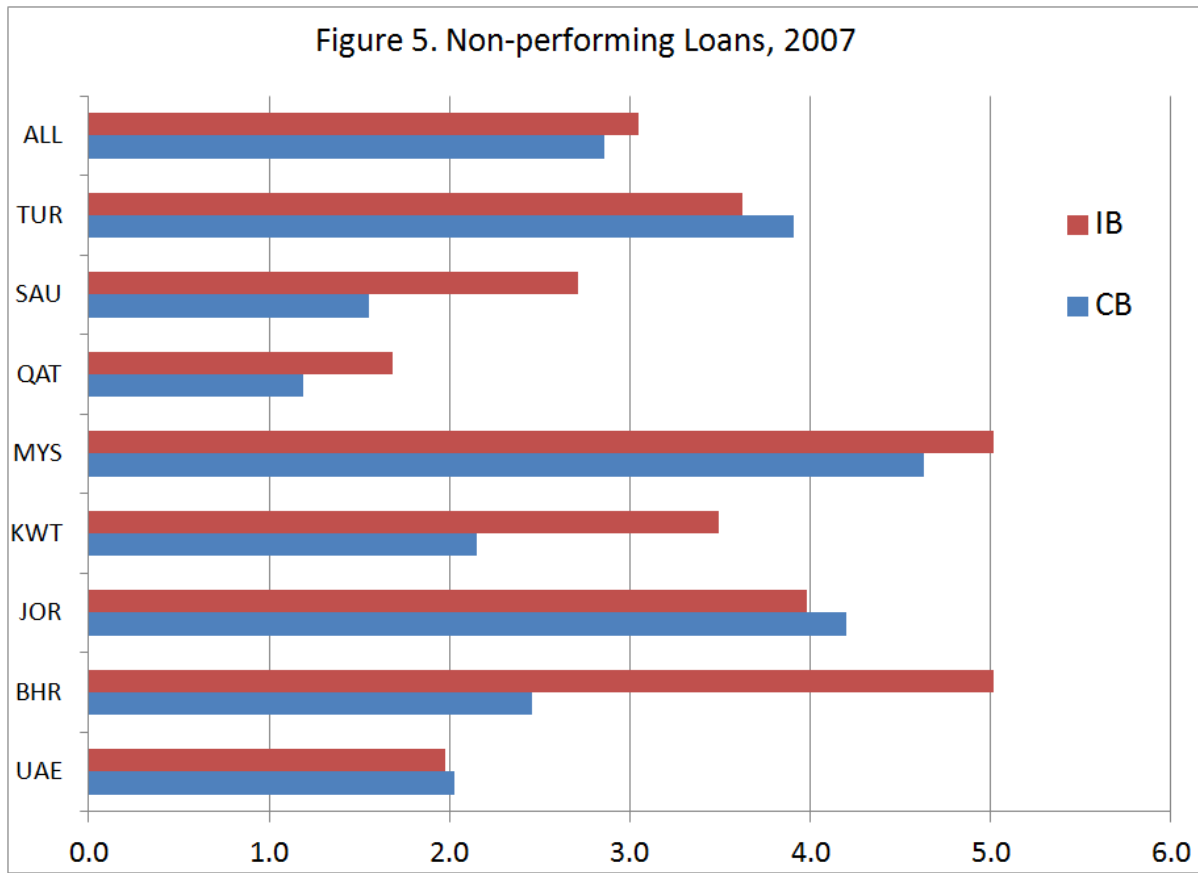
من الشكل أعلاه يمكن ملاحظة أن البنوك الإسلامية تتميز بنسب مرتفعة في مجال كفاية رأس المال، بمعنى الاعتماد على الأموال الخاصة في مجال الاستثمار مقارنة بالتقليدية، حيث تقدر نسبة كفاية رأس المال في كل من السعودية، الكويت، الإمارات، البحرين، الأردن، تركيا، ماليزيا على التوالي بـ 22٪، 22٪،

13، 24، 15، 15، 12، 12، 13، 14، 12، 14، 15، 14، 12، 12، 12 على التوالي.

نسبة الرافعة المالية FINANCIAL LEVERAGE RATIOS والتي تمثل بأنها نسبة الدين إلى حقوق المساهمين وتبين مدى اعتبار مصادر التمويل لأي مشروع أو مؤسسة على الاقتراض ويتم احتسابها بقسمة مجموع الالتزامات على حقوق المساهمين أو رأس المال، من الشكل أعلاه ارتفاعها بالبنوك الإسلامية مقارنة بالتقليدية بدول العينة.

نسبة الودائع المصرفية إلى إجمالي الودائع، والمحفظة الاستثمارية إلى مجموع الأصول منخفضة لدى البنوك الإسلامية (محافظ استثمارية صغيرة) مقارنة بالبنوك التقليدية .

يقدم الشكل التالي نسب القروض المتعثرة بالبنوك الإسلامية، التقليدية بدول العينة لسنة 2007 (قبل الأزمة)

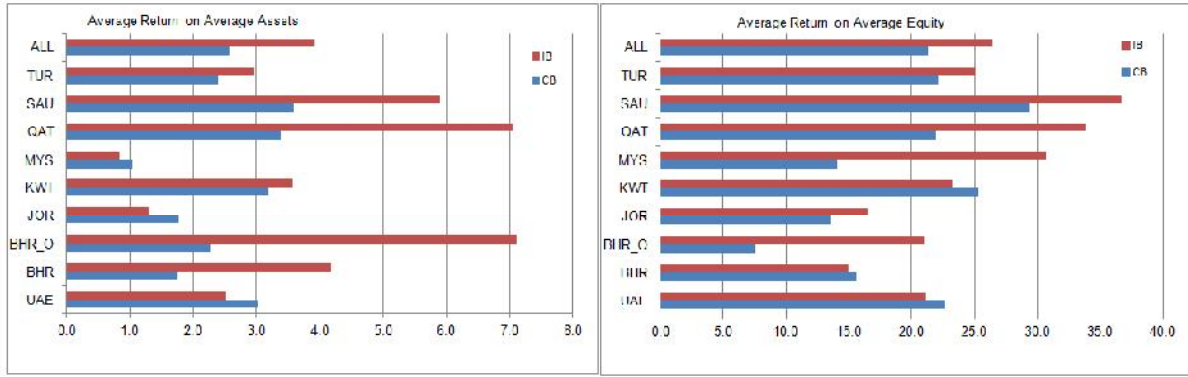


International Monetary Fund, IMF Working Paper The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study, September 2010, p14

من الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة القروض المتعثرة قبل اشتداد الأزمة المالية مرتفعة بالبنوك الإسلامية (باستثناء تركيا) مقارنة بمثيلتها لدى البنوك التقليدية.

يقدم الشكل التالي متوسط نسبتي العائد من حقوق المساهمين، العائد على الموجودات:

Figure 4. Return on Equity and Return on Assets, 2005 – 07



Source: Bankscope, banks' annual reports, and I und staff calculations.
1/ Weighted average by asset size.

International Monetary Fund, IMF Working Paper The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study, September 2010, p14

إن الهدف من النسبتين المذكورتين أعلاه هو تحديد ربحية البنوك التقليدية والإسلامية للفترة 2005-2007، والتي تبين أن ربحية البنوك الإسلامية للفترة المذكورة سابقا أعلى من مثيلتها في البنوك التقليدية، حيث أن الالتزام بالمبادئ الإسلامية ساعد المصارف الإسلامية من تفادي تأثير الأزمة وتشمل هذه المبادئ الالتزام بالسلوك الأخلاقي في ممارسة الأعمال التجارية وتقاسم المخاطر وتوافر الائتمان في المقام الأول وحظر بيع الأصول التي ليست ملكا وفرض القيود على بيع الديون، هذا وأكدت محافظ البنك المركزي الماليزي Zeti Akhtar Aziz خلال المؤتمر الدولي (التمويل الإسلامي) المنعقد باسطنبول التركية (أكتوبر 2009) أن القوة المتأصلة في التمويل الإسلامي أسهمت في قدرة البنوك الإسلامية على الصمود، كما أشار محافظ البنك المركزي التركي Durmuş Yılmaz خلال نفس المؤتمر إلى عدم التوافق في الآراء بشأن قدرة المؤسسات المالية الإسلامية على الاستقرار المالي، لكنه ومن خلال الأزمة الأخيرة أظهرت المؤسسات المالية الإسلامية مرونة كبيرة من خلال قدرتها على تقديم منتجات تضمن الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي²⁴

4. التأثير الفعلي للأزمة المالية على الخدمات المصرفية الإسلامية والتقليدية

لتقييم تأثير الأزمة المالية على كل من البنوك الإسلامية والتقليدية، استخدمت الدراسة الإحصائية أربعة مؤشرات هي: الربحية، الأصول المصرفية، الإقراض المصرفي، تقييمات البنك الخارجية، يقدم الجدول التالي تلخيصاً لأثار الأزمة المالية على المؤشرات المذكورة سابقاً

الجدول رقم (03): أثار الأزمة على الربحية، نمو الأصول، نمو الودائع مع تقييمات البنوك الإسلامية، والبنوك التقليدية

الجزء الأول: تغيرات الربحية (نسبة مئوية)

	السعودية		الكويت		الإمارات		قطر		البحرين		البحرين/الأفشار		الأردن		تركيا		ماليزيا		جميع البنوك	
	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب
2008-2007	2	31.1	46.5	82.3	1.1	5.7	23.5	31.4	16	17.7	19.2	292.8	27.1	6.4	4.5	31.9	2.6	10.1	8.3	34.1
2009-2008	0.1	19.2	78.3	60.1	42.2	7.6	5.6	38.4	111.8	27.7	197.5	22.7	20.4	1.9	0.6	39.2	17.4	47.9	13.4	
تغيرات (2009-2007)	0.9	25.2	62.4	70.2	20.6	1	14.6	34.9	63.9	27.7	108.3	108.3	24.9	7	1.3	16.3	18.3	28.1	23.4	
عدد البنوك (على الأقل)	2	9	2	6	5	14	2	6	5	6	10	2	11	4	12	6	8	37	83	
عدد البنوك (على الأكثر)	2	9	2	6	4	14	2	6	5	6	9	9	11	4	12	6	7	37	81	

الجزء الثاني: نمو الودائع (نسبة مئوية)

	السعودية		الكويت		الإمارات		قطر		البحرين		البحرين/الأفشار		الأردن		تركيا		ماليزيا		جميع البنوك	
	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب
2008-2007	26.9	28.9	18	16.3	39.5	38.1	69	48.2	37.1	15.7	10.6	42.00	13.5	3.5	0.9	19.4	2.2	20.8	7.2	
2009-2008	1.8	9.6	19.8	1.5	4.3	4.6	13	0.5	2.3	5.9	14.7	10.4	51.5	0.9	35.1	0.1	18.1	9.6	4.8	
تغيرات (2009-2007)	38.7	27	30.9	18.3	44.4	44.9	91.7	46.1	47.9	22.3	26.7	15.4	117.9	12.5	40.1	0.9	42.3	31.8	12.6	
عدد البنوك (على الأقل)	-	30.7	1.8	-	35.1	33.5	55	44.6	34.9	9.8	4.1	12.2	8.9	-	31.6	0.8	1.4	11.1	2.4	
عدد البنوك (على الأكثر)	2	9	2	6	5	14	2	6	5	6	7	9	2	11	4	12	6	82	37	

الجزء الثالث: نمو الأصول (نسبة مئوية)

	السعودية		الكويت		الإمارات		قطر		البحرين		البحرين/الأفشار		الأردن		تركيا		ماليزيا		جميع البنوك	
	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب	ب-أ	ب-ب
2008-2007	27.9	20.8	18	3.9	17.7	20.4	48.3	37.8	35.1	5.4	18.6	11.8	25.8	7.5	1.8	3.8	19.4	20.8	7.2	
2009-2008	4.1	3.6	3.6	3.6	5.6	7.6	20.8	11.7	5.8	0.5	4.8	17.6	17	5.5	33.4	9.1	18.1	9.6	4.8	
تغيرات (2009-2007)	32.9	24.7	22.2	0.5	23.9	30.2	78.4	54.9	43.6	5.6	19.6	26.8	46.8	13.5	35.5	5	42.3	31.8	12.6	
عدد البنوك (على الأقل)	-	17.2	-	14.4	7.5	2.1	27	26.1	29.2	4.9	13.7	5.6	8.8	2	31.5	12.9	1.4	11.1	2.4	
عدد البنوك (على الأكثر)	2	9	2	6	5	14	2	6	5	6	9	10	2	11	4	12	6	82	37	

من خلال الجدول السابق يمكن إجمال أهم الملاحظات فيما يلي:

- الربحية: خلال سنة 2008 ربحية البنوك الإسلامية أفضل في جميع الدول من البنوك التقليدية باستثناء قطر، الإمارات العربية المتحدة وماليزيا،

خلال سنة 2009 البنوك الإسلامية أقل ربحية من البنوك التقليدية، خصوصا في كل من الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين (بما في ذلك بنوك الأوفشور) أين يمثل القطاع المصرفي في هذه الدول نسبة 30% من العينة و44% من إجمالي أصول العينة الإسلامية.

- نمو الودائع: من خلال الجزء الثاني من الجدول نلاحظ أن نمو الودائع في البنوك الإسلامية هو أعلى من مثلتها التقليدية، خصوصا في سنة 2008 حيث بلغ نمو الودائع لدى البنوك الإسلامية 20.8% مقارنة بـ 7.2% لدى البنوك التقليدية، أما سنة 2009 فقد سجلت نسبة نمو الودائع بالبنوك الإسلامية نسبة 9.6% و 4.8% بالبنوك التقليدية

- نمو الأصول: نفس الشيء ينطبق على النمو في الموجودات حيث سجلت البنوك الإسلامية نموا في موجوداتها سنة 2008 بنسبة 20.8% مقارنة بـ 7.2% بالبنوك التقليدية، أما سنة 2009 فكان النمو في أصول البنوك الإسلامية نسبته 9.6% بالبنوك الإسلامية و 4.8% بالبنوك التقليدية .

- التقييم الخارجي: وكالات التقييم الخارجي أكدت أن البنوك الإسلامية أقل عرضة للإخطار من البنوك التقليدية، وقد سهلت الملاحة العالية للبنوك الإسلامية في تلبية الطلب نسبيا أكثر قوة والحفاظ على تقييمات خارجية مستقرة، كما ساعدت القروض الاستهلاكية البنوك الإسلامية من دعم الائتمان ونمو الأصول.

الخاتمة:

باعتباره من أسرع القطاعات نموا في مجال الخدمات المالية العالمية، أصبح التمويل الإسلامي ذو أهمية في العديد من الأسواق وبطريقة كبيرة وكثيرة بحيث لا يمكن تجاهلها في العديد من الدول، حيث الوساطة التقليدية والقائمة على أساس الديون ونقل المخاطر، أما الوساطة الإسلامية فهي قائمة على أساس الأصول، والمبنية على أساس تقاسم الإخطار، ميزتها هذه تجعل أنشطتها أكثر ارتباطا بالاقتصاد الحقيقي، وتميل إلى خفض مساهماتها في التجاوزات والأزمات، حيث تشير الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية تأثرت بشكل مختلف عن البنوك التقليدية خلال الأزمة المالية حيث ساعدت العوامل المتصلة بنموذج الأعمال البنوك الإسلامية احتواء الأثر السلبي على الربحية سنة 2008.

في حين أن نقاط الضعف في ممارسات إدارة المخاطر أدت إلى أكبر انخفاض في الربحية للبنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية وعلى وجه الخصوص سنة 2009.

الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية يمنع البنوك الإسلامية من التمويل والاستثمار في السندات والتي أثرت سلباً على منافسيهم من البنوك التقليدية وتسبب في الأزمة المالية العالمية، لذا لا بد من وضع وتبسيط الضوء على أهمية وضع إطار تنظيمي للبنوك الإسلامية محايد للبنوك التقليدية وتعزيز إدارة المخاطر في البنوك.

وعلى الرغم من ارتفاع الربحية خلال الفترة ما قبل الأزمة 2007/2005، كانت متوسط ربحية البنوك الإسلامية في الفترة 2008-2009 مماثل للبنوك التقليدية نتاج عن تراكم الربحية (خلال الأزمة وقبلها) مما يدل على أن الربحية كانت مدفوعة بإستراتيجية عالية المخاطرة.

كان أداء البنوك الإسلامي الكبرى أحسن من البنوك الإسلامية الصغيرة من خلال إستراتيجية التنوع، وفترات الحجم، مع مساهمة السمعة الجيدة في هذا الأداء الجيد، هذا يشير إلى أهمية تطوير الصناعة المالية الإسلامية ورفع تنافسيتها من خلال إقامة بنوك إسلامية كبيرة يمكنها منافسة البنوك الحالية.

كان نمو الأصول والودائع في البنوك الإسلامية خلال الأزمة أعلى مرتين من البنوك التقليدية، مما يمكنها من رفع حصتها السوقية والقدرة على قيادة الصناعة المالية.

في حين أن الأزمة العالمية أعطت البنوك الإسلامية فرصة لإثبات قدرتها على تحمل الصدمات، كما سلطت الضوء على الحاجة إلى معالجة التحديات الهامة، وأدت إلى مزيد من الاعتراف بأهمية مخاطر السيولة، والحاجة إلى كفاءة البنك وبناء إدارة السيولة جيدة الأداء وإعطاء البنية التحتية أولوية رئيسية، وعلاوة على ذلك، يتعين على المنظمين وواضعي المعايير للبنوك الإسلامية ضمان البنية التحتية الرقابية والقانونية، بما في ذلك قرارات البنك تظل وثيقة الصلة إلى الطبيعة المتغيرة بسرعة للمالية الإسلامية والتطورات العالمية، كما أن هناك حاجة إلى مزيد من التقارب وتوحيد الأنظمة والمنتجات لتسهيل كفاءة واستدامة النمو في هذه الصناعة، والتصدي للتحديات المذكورة أعلاه يتطلب من البنوك الإسلامية والمشرفين عليها العمل لتطوير رأس المال البشري.

المهام والإحالات:

¹ Mark jicklink, averting financial crisis, congressional research service (CRS), March 21,2008,p1, <http://fpc.state.gov/documents/organization/103688.pdf>

² آيت بشير عمار، الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص.1.

³ عبد الله شحاته، الأزمة المالية (المفهوم والأسباب)، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، 2008، ص.3. www.pidegypt.org/arabic/azma.doc

⁴ business dictionary, definition of financial crisis, <http://www.businessdictionary.com/definition/financial-crisis.html>

⁵ عبد الله شحاته، مرجع سابق، ص 4.

⁶ نفس المرجع، ص 5.

⁷ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولة المالية وإمكانات التحكم (عدوى الأزمات المالية)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 83

⁸ Dominique Pilihon, les désordres de la finance, encyclopædia universalis, France, (2004),, p 179

⁹ International Monetary Fund, financial crises: characteristics and indicators of vulnerability, 1998, p74, <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/weo0598/pdf/0598ch4.pdf>

¹⁰ عبد الله شحاته، مرجع سابق، ص 3.

¹¹ International Monetary Found, OP-cit, p75

¹² عبد الله شحاته، مرجع سابق، ص 4.

¹³ النشرة الاقتصادية، البنك الأهلي المصري، المجلد الستون، العدد الرابع، 2007، ص 49.

¹⁴ نفس المرجع، ص 50.

¹⁵ The World Bank, Global Economic Prospects, Washington, 2009, p19,

http://siteresources.worldbank.org/INTGEP2009/Resources/10363_WebPDF

¹⁶ فارس مسدور، التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 84.

¹⁷ قريشي محمد الجموعي، قياس الكفاءة الاقتصادية في المؤسسات المصرفية، دراسة ميدانية ونظرية للبنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2003، أطروحة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2005-2006، ص 32.

¹⁸ سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2004-2005، ص 43.

¹⁹ فارس مسدور، مرجع سابق، ص 85.

²⁰ سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 43-44.

²¹ International Monetary Fund, IMF Working Paper The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study, September 2010, P5

²² International Monetary Fund, ip-id.p6

²³ المصادر الرئيسية المستخدمة في بناء قاعدة بيانات تتضمن تقارير البنوك السنوية والمؤقتة، والمعلومات من وكالات التصنيف حسب الدراسة.

²⁴ International Monetary Fund, ip-id. p 16